وثائـــق

دار ارشيف رئاسة الوزراء (باشبقانلق ارشيفى) باستانبول

واهميتها كمصدر من مصادر تاريخ مصر الحديث*

دكتور

سيد محمد السيد

يعد ارشيف الصداره العظمى (رئاسة الوزراء) أغنى دور أرشيف الدولة العثمانية كماً وكيفاً . فهو يحتوى على مادة غنية لدراسة تاريخ الامبراطورية العثمانية والمناطق التى كانت تحت ادارتها ، وتطور تشكيلات مؤساتها المختلفة والعلاقات الدولية فى المنطقه ، خلال فترة تمتد لاكثر من خمسة قرون تقريبا . وقد اعلنت هيئات المصنفين أن مادة هذه الدار تزيد عن مائة مليون وثيقة ودفتر الا أن المادة المصنفة فعلا والتى امكن وضعها تحت تصرف الباحثين حتى الآن لا تجاوز ٥ ٪ من مجموع هذا الكم الهائل (١) .

كانت الوثائق والدفاتر الهامة لمختلف مؤسسات الدولة العثمانية تحفظ فى اماكن مختلفة من مركز الدولة . وفى عام ١٨٤٦م / ١٢٦٢هـ ، اصدر الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا امره بانشاء داراً لحفظ أوراق ودفاتر الصداره العظمى التى انتهت فتره معاملاتها ، واطلق على هذه الدار اسم " خزينه أوراق " . ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا ، شُكلت الهيئات المتخصصة لجمع وتصنيف هذه المادة الارشيفية المبعثرة فى هذه الخزينة التى اشرفت عليها فيما بعد " المديرية العامة لارشيف رئاسة الوزراء "

---

* اشتركت بهذا البحث فى " ندوة وثائق مصر فى العصر الحديث " التى نظمها سمنار التاريخ الحديث بآداب عين شمس عام ١٩٨٨م.

(1) Atilla Çetin, BAŞBAKANLIK ARSIVI KILAVUZU, Istanbol 1979, S. 7.

-(BAŞBAKANİK ARŞIVI GENEL MÜDÜRLÜĞÜ)-

وليس من اليسير فى هذا المقام الخوض فى الحديث عن ارشيف هذه الخزينه تفصيلا ، وبيان اهمية مادتها كمصدر من مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى . وأننى هنا سأكتفى بمحاولة ابراز هذه الاهمية من خلال عرض عام لأهم دفاتر الديوان الهمايونى . ولكن ، حتى نستطيع التعرف على مكانة أيالة مصر من ارشيف رئاسة الوزراء ، فانه لابد ، أولا ، ان نؤكد على مكانتها من الدولة العثمانية نفسها ومؤسساتها المختلفة .

فقد اثبتت الأبحاث الحديثة انه كان لايالة مصر منذ بداية العصر العثمانى وضع خاص فى القصر العثمانى ، حيث كانت ذات مركز ادارى وعسكرى واقتصادى متميز واستراتيجى بالنسبه للامبراطورية العثمانية فى منطقة المشرق العربى . ومن ثم كانت مؤسسات الدولة المركزية تقوم برعاية كافة شئون الايالة ومعاملاتها المختلفة عن كثب ، فكانت تنتهى اليها امورها الهامة عن طريق التقارير الدورية والشكاوى والمعاملات الادارية اللازمة التصديق التى كانت ترسل لمركز الدولة بانتظام ، وكانت كافة هذه الامور تبحث وتناقش ويصدر بشأنها القرارات المناسبه فى الديوان الهمايونى ، حيث تسجل كل هذه الامور فى دفاتر الديوان المختلفة (١) .

كان الديوان الهمايونى هو المرجع الأول المسئول عن ادارة دفة أمور الدولة العثمانية . ففيه كانت تنظر شئون الدولة السياسية والادارية والمالية والعسكرية والشرعية والعرفية ، وتصدر القرارات بخصوصها ، بعد مناقشتها من قبل الهيئات المتخصصة ، ويتابع تنفيذ هذه القرارات بما يحقق الترابط والتفاعل بين مؤسسات الدولة المختلفه . وكانت اقلام أو دوائر المكاتبات بالديوان الهمايونى — وهى : قلم " الديوان " (بكلگ) وقلم " التحويل " (نيشان) وقلم " الزوؤس " ، واخيراً قلم " آمدى " —

---

(١) راجع : سيد محمد السيد (دكتور) ، ايالة مصر فى القرن السادس عشر الميلادى ، رسالة دكتوراه باللغة التركية غير منشورة ، استانبول ١٩٨٦ .

تقوم بكافة اعمال التحرير بالديوان وتحويلها الى الجهات المعنيه . وكان لكل من هذه الاقلام اختصاصاتها المختلفه ودفاترها التى تحرر بهـــــا معاملاتها وسودات قرارات الديوان الخاصة بها (١) .

وتعتبر دفاتر الديوان الهمايونى المادة الإساسية لارشيف رئاسة الوزراء . ويمكننا تقسيم المعروض والمسموح بالاطلاع عليه من هـــذه المادة الخاصة باقلام الديوان الهمايونى من حيث امكانية الاستفادة منها فى القاء الضوء على تاريخ مصر فى العصر العثمانى الى قسمين :

القسم الأول : مادة خاصة بالدولة العثمانية وشئونها العامـــة يلزم البحث عنها بين قيود وأحكام دفاتـــر الديوانى الهمايونى المختلفة وتمثل هذه المادة الغالبية العظمى من الوثائق التى تتعلـــق بشئون مصر المختلفة . ويأتى على رأس هـــذه الدفاتر " دفاتر اقلام الديوان الهمايونـــى " واهمها على الاطلاق : " دفاتر المهمـــة " ، " ودفاتر التحويل " ، " دفاتر الـــرؤس " " ودفاتر الدول الأجنبية " .

أما القسم الثانى: مادة متعلقة بامور مصر بصفة خاصة ، وهـــذه المادة قليلة نسبياً ، وتعود فى معظمهـــا الى القرنين ١٨م و ١٩م . وتمثل هذه المـــادة : " دفاتر مهمّه مصر " و " دفاتر مهمّه مصـــر المكتومه " اى السرية ، و " دفاتر المحاسبـــات والمقاطعات والعلوفات والسالیانات الخاصـــة

---

(1) IH. Uzunçarşlı, Osmanlı Devetinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı, Ankara 1948, ss. 85-110.

بأيالة مصر " [1] ؛ وترجع اهمية هذه المادة الى امكانية تتبع الباحث لأهم شئون ايالة مصر الحيوية بكل دقة ٠

ولما كانت دفاتر الديوان الهمايونى تجمع الكم الأعظم من قيود ومسودات الوثائق والتحريرات ، سواء التى بُعثرت فى مختلف تصانيف الارشيف أو التى لم تصنف ولم تُرى بعد ، فاننى هنا سوف اقتصر على التحدث عن أهم هذه الدفاتر واغناها محاولا بيان اهمية المادة التى تحتويها بالنسبة لتاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وذلك من خلال تجربتى الشخصية التى امتدت لاكثر من ثلاث سنوات فى البحث عن مادة تاريخ مصر فى ارشيف رئاسة الوزراء (باشبقانلق ارشيفي) باستانبول ٠

دفاتر الديوان الهمايونى ،
واهميتها كمصدر من مصادر تاريخ مصر الحديث :

ويأتى على رأس هذه الدفاتر " دفاتر قلم الديوان " ، وتعرف باسم " دفاتر المهمّه " ، وهى تعتبر اهم دفاتر الدولة قيمة على الاطلاق ٠ وتكتسب هذه الدفاتر اهميتها بسبب انها تُعد سجلات وقائع ومناقشات الديوان الهمايونى ٠ فهى تحتوى على قيود الأوامر والقرارات السياسية والعسكرية والادارية والمالية والعرفية التى تتعلق بالموضوعات المعروضة على هيئة الديوان ، كما تضم الكثير من قيود الخط الهمايونى ومعاهدات الدولة مع الدول الاجنبية ، وكل ما يخص نظم ومؤسسات الدولة الداخلية وسياستها الخارجية ٠

وان أقدم دفتر وصل الينا من هذه السلسلة يحمل تاريخ ١٥٤٤ م/

---

(1) Sertoğlu, Mithat, Mühteva Bakımından Başvekalet Arşıvı, Ankara, 1955, s.s. 15 - 64.

٩٥١ هـ [1] ، اما الموجود منها فى هذا الارشيف فيبدأ بتاريخ ١٥٥٤م / ٩٦١ هـ ، وتمتد حتى عام ١٩٠٥م / ١٣٢٣ هـ ، وهى تنقسم الى عدة أنواع :

أ - **دفاتر المهمّه العامه** : وهى التى تُحرر بحضور كافة اعضاء الديوان الهمايونى وفيهم السلطان والصدر الاعظم .

ب - **دفاتر مهمّه الجيش (اوردو مهمّه سى)** : وتُرسل مع دفاتر الديوان العامة الاخرى الى الحملات التى كان يقودها الصدر الاعظم بنفسه .

ج - **دفاتر مهمّه الركاب (ركاب مهمّه سى)** : وكانت تُمسك لتسجيل مناقشات وتحرير قرارات ديوان قائمقام الصدر الاعظم فى مركز السلطنه اثناء غياب الصدر الاعظم .

ويبلغ عدد هذه الدفاتر ٢٦٣ دفتراً ، منها تسعة دفاتر تخص مهمّة الجيش ، وتسعة دفاتر اخرى تخص مهمّه الركاب .

وفى القرن ١٨ م ، وعقب ازدياد شئون الدولة تعقيداً ، وانتقال

---

(١) لقد عُثر اخيراً على دفترين من دفاتر المهمّه هذه ، الاول منها وجد ضمن اوراق ارشيف سراى طوپ قابو تحت رقم (١٢٣٢١ اوراق) ، ويعتبر اقدم دفاتر المهمّه التى عُثر عليها حتى الآن ، حيث انه يبدأ بتاريخ ١٥٤٤م / ٩٥١ هـ ، ومعظم محتوياته تتعلق بامور أيالة مصر المالية ، اما الدفتر الثانى ، فهو موجود بمكتبه سراى طوب قابو تحت رقم (٨٨٨ قوغوشلر) ، ويحمل تاريخ ١٥٥١م / ٩٥٩ هـ ، ويحتوى فى معظمه على احكام موجهة الى امير امراء مصر وقاضيه بخصوص تشكيلات الاوقاف بالايالة .

معاملاتها الى الباب العالى شيئا فشيئا ، تفرعت عن دفاتر المهمّـــــه الاصلية دفاتر مهمّـه اخرى وصل الينا منها :

- **" دفاتر المهمّه المكتومه " اى السريه :** وتحتوى هذه الدفاتـــر على قيود الاحكام والفرمانات السريـــه للدولة ، وهى تبدأ بتاريـــخ ١٧٨٨ م وتمتد حتى ١٨٧٧ م ، وهى عبارة عـــــن سلسله تتكون من عشرة دفاتر مستقـله بذاتها .

- **" دفاتر مهمّـــه مصر " و" مهمّه مصر المكتومه " :** وتحتوى علـى كافه الاحكام والاوامر الصادره عـــــن الديوان الهمايونى بخصوص ايالة مصـر ومنطقة المشرق العربى عمومـــــا ، وتحتوى هذه المجموعة على خمســـــة عشرة دفترا تبدأ بتاريـــــخ ١٧٠٧م / ١١١٩ هـ وتمتد حتى ١٩١٤م / ١٣٣٣هـ، وتحوز هذه الدفاتر المستقله والخاصـة بمصر على اهمية خاصه بالنسبـــــــه لتاريخ مصر والمنطقة .

وتحتوى دفاتر المهمّه العامة للدولة العثمانية على مســـــــودات الاحكام والاوامر التى كانت ترسل الى الوزراء وأمراء الأمراء والأمراء السناجق والقضاة والدفتر دارية ، والى اداريى الدولة الآخرين بالآستانه أو خارجهـا ، وحتى الى الامراء المحليين بخصوص شتى شئون الولايات وأمور الدولـــــة المتصلة بتلك الولايات . ومن ثم فقد كانت المادة الخاصة بأيالة مصـــر والموجودة فى مثل هذه الدفاتر تتخللها الأحكام والقيود التى تخص مركـــز الدولة وولاياتها الأخرى ، حيث تبين هذه المادة فى احيان كثيرة ، تلـــك الاجراءات الشاملة التى كانت الدولة تتخذها لمعالجة أمر معين من الامـــور

سواء متعلق بمصرأو بغيرها من الولايات وذلك في اظار الظروف التى كانت تمر بها الدولة فى مرحلة من المراحل .

وبصفة عامة ، فان الأحكام الواردة فى دفاتر مهمّه الدولة الخاصة بأيالة مصر ، وفى دفاتر مهمّه مصر ايضاً ، تتناول - بداية - بايجاز العرض أو المسألة أو الدعوى المعروضه أو اصول القانون المقرر فى التشريعات العثمانية والمُعين تطبيقه فى أيالة مصر ، ثم تتبعها القرارات التى تتوصل اليها الدولة فى مثل هذه الأمور بعد مناقشتها فى الديوان الهُمايونى ، وتقصى الأمر بمعرفة الجهات المعنية بالموضوع سواء فى اقلام ديوان مصر العالى أو فى اقلام ودوائر الديوان الهمايونى .

ومن هنا يمكننا أن نقرر أن هذه المادة تحوز على أهمية عظيمة بخصوص تتبع أحوال أيالة مصر العامة خلال العصور المختلفة ، حيث أنه يمكن للباحث تعقب سياسة الدولة العثمانية فى توجيه الاداره والحكم فى ايالة مصر ، ومركز الأيالة الاستراتيجى بالنسبه للدولة ولمنطقة الشرق العربى والاسلامى ، ودور الادارة فى مصر وعلى رأسها أمير أمراءها فى الاشراف على تنفيذ سياسة الدولة فى المنطقة ، وايضا الاشراف على كافة امور الايالة والولايات القريبة من مصر ، كما أنه يمكن عن طريق تتبع الأحكام والأوامر التى كانت ترد الى اداريى الايالة الوقوف على تطور التشكيلات الادارية والعسكرية والمالية والقضائية فى مصر ، وعلى عمل تلك المؤسسات وتشابك معاملاتها ، والمسائل التى كانت تواجه الادارة فى الأيالة من حين لآخر ، بل أن الباحث يستطيع تعقب القرارات والاجراءات التى تتخذها الدولة فى مسألة معينه بكل دقة من خلال المراسلات التى كانت تجرى بين اداريى مصر والديوان الهمايونى والتى كانت تحرر ملخصاتها فى دفاتر المهمّه . والحقيقة انه يمكننا من خلال هذا الكم الهائل من المعلومات التى تضمها هذه المادة الغنية بيان تطور القوانين العثمانية فى ايالة مصر ، تلك التى كانت تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الادارة المركزية بالدولة والادارة المحلية بأيالة مصر .

وتمثل الأحكام والاوامر والتوصيات المسجلة فى دفاتر المهمّة والتى كانت ترد الى وزير مصر وقاضيه ودفتر داره والامراء السناجق وغيرهم من اداريى الايالة بخصوص مختلف الامور التى تتعلق بمؤسسات مصر المختلفه وتشكيلاتها وأحوالها العامة ، والتقارير التى كانت ترسل من قبل اداريى مصر هؤلاء الى مركز السلطنة ، تمثل سجلاً دقيقا وموضحا بالاحداث والوقائع لتطور أحوال مصر العامة والظروف التى كانت تحيط بها والعوامل التى كانت تؤثر فى توجيه مجريات الاحداث سواء بمركز السلطنة أو الايالة نفسها ، وتطور التشكيلات المختلفة لشتى مؤسسات مصر وارتباط ذلك بمجريات الأحداث فى مركز الدولة ، والمسائل التى كانت تواجه تلك المؤسسات من حين لآخر ، كما انها تعتبر مرجعاً هاما لأحكام الدولة التى تقرر تطبيقها فى وقت من الاوقات فى ايالة مصر .

ومن الامور الهامة التى كانت احكام دفاتر المهمّة تركز على بيانها ، امور الاراضى التى كانت تمثل الدخل الأساسى لأيالة مصر ، ومحمولاتها وما يتعلق بها من مشاكل وأيضا شئون الارسالية المصرية السنوية التى كانت تعتبر أموال المصروف (الجيب) السلطانى (وهى بقايا واردات ومعاريف مصر خلال عام مالى كامل) ، الأمر الذى يعكس الحالة المالية والاقتصادية فى ايالة مصر وتطورها . كما كانت شئون منطقة الحرمين الشريفين خاصة واليمن والحبشة بصفة عامة ، وتوفير احتياجات هذه المناطق من أيالة مصر ، تحتل مكانا بارزا بين الاحكام الوارده فى دفاتر المهمّة ايضاً ، مما يوضح الايالة ومكانتها فى منطقة المشرق الاسلامى ، كما يلقى الضوء على احوال الولايات التابعة للدولة والمجاوره لمصر ، والتأثير المتبادل فيما بينها فى شتى الأمور .

ويمكننا أيضا ، من خلال هذه المادة الارشيفية المميزه ، وبالخاصة ما كان يرد منها الى امير امراء مصر الذى كان يعتبر القائد الاعلى للمؤسسة العسكرية فى مصر والمنطقة ، يمكننا تتبع تطور هذه المؤسسة بالايالة وتشكيلاتها المختلفه ، ودورها فى حماية مصر والحدود الجنوبية للدولة ومنطقة المشرق الاسلامى . وعلاوة على هذا ، فقد كانت قيود

المهمّـه تحتوى ايضا على كم غير قليل من الردود على الشكاوى والدعـاوى والتظلمات المرفوعة الى الاستانه من قبل الحكام المحليين او غيرهم مـن الاداريين أو من قبل اهالى مصر فى مختلف الامور ، مما يبين مدى حالـة الاستقرار الادارى والاجتماعى بالايالـه ، ويعكس اهتمام الدولة بنشـر العدل بين الاهالى والهيئة الادارية فى مصر ، وتلقى نظرة عامة على مراحل انتشار الفساد فى مختلف مؤسسات الايالة وبين اعضاء تشكيلاتها ، وايضـا يمكن الاستفاده من مثل هذه الماده فى تقصى معاملات الهيئة القضائيـة بأيالة مصر .

ويصادف بين سلسلة دفاتر المهمّـه هذه ، دفتران يحملان اسـم " مهمّـه الجيش البرى " ، ويحتوى كل من هذين الدفترين على الأوامـر والبيورلدات الصادره ، والتقارير والمخابرات الواردة اثناء حملة الدولـة بقياده الوزير الاعظم يوسف ضيا باشا لاسترداد مصر من ايدى الفرنسيين ، وهما يعدان سجلان مفصلان بكل احداث ودقائق الفترة التى تقع بين عامى ١٨٠٠ م / ١٢١٥ هـ وحتى ١٨٠٢ / ١٢١٧ هـ ، والصراعات التى كانت قـد بدأت تزداد بين القوى الكبرى آنذاك للسيطره على مصر ، وسياسة الدولـة العثمانية تجاه هذه الدول فى تلك المرحله ، وغيرها من الامور التى تتصل باحوال القوة العسكرية للحملة ، واحوال أيالة مصر الادارية والاقتصاديـة والاجتماعية والامنية التى كانت قد وصلت الى مرحلة عظيمه من الاضطراب .

أما دفاتر مهمّـه مصر ، فهى لا تختلف كثيرا من حيث مضمونهـا وطبيعة مادتها عن دفاتر المهمّة العامة للدولة . ومن المرجح ان تكـون الادارة المركزية بالدولة قد اضطرت لافراد هذه الدفاتر بأيالة مصر لمـا تشعبت امور ومسائل الأياله فى القرن ١٨م.

وتحتوى هذه الدفاتر على نفس نوعية الاحكام والاوامر التى كانت تحرر فى دفاتر المهمّة العامة ، الاّ أنها كانت فى دفاتر مصر اكثر تفصيلاً ووقوفا على أمور جديدة مثل بعض شئون المعاملات المالية بالايالة والسكة وبعـض امور الثغور والموانى التابعة لمصر ، وايضا الامور السياسية التى تتعـلق

بوضع مصر السياسى خلال القرنين ١٨ م و ١٩ م ٠

وخلاصة القول : ان هذه الدفاتر باعتبارها مادة مستقلة بأمور مصر فقط ومرتبه ترتيبا زمنيا دقيقاً ، تُعد بحق مرجعاً وثائقياً يمكن من خلاله اعادة كتابة تاريخ مصر فى العصر العثمانى بصورة أكثر دقه وانصافا ، حيث انه يندر اجتماع هذا الكم الهائل من الوثائق فى مكان بعينه (١) ٠ وانى من موقعى هذا ادعو الزملاء المهتمين بدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى السعى الحثيث لنقوم معاً بنقل أو تصوير هذه السلسلة الوثائقية الهامة ٠

ويأتى بعد ذلك من حيث الاهمية ، " **دفاتر الروؤس** " ٠ وتعرف هذه الدفاتر باسم " **رؤوس ديوان همايونى** " ٠ وهى تنقسم كبقية دفاتر الديوان الى ثلاثة أقسام :

أ ـ رؤوس الديوان الهمايونى ٠ ب ـ رؤوس الجيش ٠

جـ ـ رؤوس الركاب ٠

كما كان هناك دفاتر اخرى للرؤوس تُمسك فى ديوان الصدر الاعظم ، تعرف باسم " اكندى روؤس " اى روؤس ديوان الصحر ٠ وكانت تحرر فى هذه الدفاتر قيود تعيينات اصحاب الوظائف بالدوله ممن يحصلون على مرتبات دورية من خزينة الدولة كالسالياتات والمعلومات ، وكل ما يتعلق من مسائل

---

(١) بخصوص محتويات دفاتر المهمّه راجع : Sertoğlu, Mithat, Mühtevâ Bakımından Başvekalet Arşıvı, Ankara 1955, ss. 15-22; Uriel Heyd, (The Mühimme Defteri-Register of Degrees):A major source for the study of Ottoman administration, 24, int. Cong Orintal (1957), PP. 389-391 ; ayni Yazar, Ottoman Documents on palestına, 1522-1615, Astudy of the Fırman occording to the Muhimme Defteri, Oxford 1963, XVII-204,s 126.

ودعاوى وعروض ، وذلك اثناء انعقاد الديوان .

وتصادف دفاتر الرؤوس هذه موزعة بين تصانيف ارشيف رئاسة الوزراء المختلفة فنجد بعضها ضمن تصنيف " كامل كبجى " (من رقم ٢٠٨ ـ ٩٧٩ ، ومن رقم ٧٠٣ ـ ٧٠٥) ، وبعضها الآخر بين دفاتر المهمة والدفاتر المختلفة والمتنوعة . واقدم ما وصل الينا من هذه المجموعة يحمل تاريخ ١٥٤٧ م / ٩٥٣ هـ ، وتمتد قيودها حتى ١٨٣٠ م / ١٢٤٦ هـ .

وعلى الرغم من انه لا يوجد من بين هذه الدفاتر ما هو خاص بايالة مصر بصفة مستقله ، الا انه بسبب ان ايالة مصر كانت اولى الولايات العثمانية التى طبق فيها " نظام الساليانه " ، فان تعيينات كافة اداريى الدولة بمصر كانت تسجل بكل دقة فى هذه الدفاتر ، بحيث انه يمكن من خلالها تتبع تعيينات وعزل كافة مناصب الايالة من الوزير الى اقل موظف فى مؤسسات مصر المختلفة يتقاضى معاش دورى اى علوفه او ساليانه من خزينة الدولة " بر وجه نقد " . وكانت لقيود هذه الدفاتر من احكام خاصة بتلك التعيينات ، وصور فرمانات السلاطين وقرارات الديوان الصادره رداً على عروض موظفى أيالة مصر ، اهمية خاصة بالنسبة لالقاء الضوء على تشكيلات مصر فى مراحلها المختلفة ، وارتباطها بالتشكيلات العامة للدولة العثمانية ، ومختلف الامور المتعلقة بمؤسساتها وتطور تلك المؤسسات . كما أنه من الممكن الوقوف على بدايات تأسيس مؤسسات مصر الادارية والعسكرية والقضائية ، وملابسات ظهور تلك المؤسسات ، وذلك من خلال تتبع القيود والاحكام المتعلقة بها فى دفاتر روؤس الديوان الهمايونى (١) .

---

(١) بخصوص محتويات دفاتر قلم الرؤوس العامة للدولة انظر : Nejat Göyünç, XVI. yüzyılda Rüüs ve önemi; Istanbul Üniversitesi, Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi, XVII-22 (Mart 1967), ss. 17-34.

أما دفاتر " **قلم آمدى** " اى الوارد : فتحتل مكانة هامة ومميزه بين دفاتر الديوان الهمايونى لما تحتويه من مادة غنية عن علاقات الدولة العثمانية بالدول الاجنبية • ففي هذه الدفاتر ، كانت تسجل التقارير والتلاخيص التى كان الصدر الاعظم يقوم بعرضها على السلطان ، وايضا صور المعاهدات مع هذه الدول ، والتمريرات المتعلقة بمعالجها ، ومسودات مراسلات الصدر الاعظم الى وكلاء الدول الاجنبيه فى الاستانه ، والتقارير التى كانت ترد عن سفراء الدولة العثمانية الدائمين فى الدول الاجنبية • ولم يصلنا من دفاتر قلم الآمدى هذه سوى تلك الدفاتر التى يطلق عليها اسم " **دفاتر الدول الاجنبية** • وهذه الدفاتر تحتوى بصفه اساسية على قيود معاهدات الدولة مع الدول الاجنبية ، وما يتعلق بتلك الدول من امور مشتركه بينها وبين مركز الدولة وآيالاتها المختلفه • وكما نصادف من بين هذه القيود ، تلك الأحكام المشتركة التى كانت ترسل الى ولايات الدولة العثمانيه للتقيد بالمعاهدات المعقودة مع الدول الاجنبية هذه فى ادارة شئون الرعايا الاجانب بتلك الايالات ، فانه يصادف ، من حين لآخر ، ايضا الاوامر والاحكام المرسله الى أمير امراء مصر وقاضيه ودفتر داره للنظر فى الامور الخاصه بقنصليات الدول الاجنبية الموجودة فى الاسكندرية ، والدعاوى الخاصة برعايا وتجار تلك الدول المقيمين فى مصر الذين يردون عليها ، حتى اننا نجد العديد من الاحكام الموجهه من الاستانه الى امير لواء الاسكندريه وقاضيه رأساً • ومعظم هذه الاحكام والقيود قد تمكن الباحث من تقصى سياسة الدولة العثمانية الخارجية فى ايالة مصر بصفة خاصة ومنطقة المشرق الاسلامى عموما ، ونشاط هذه الدول الاجنبيه عن طريق قناصلها ورعاياها وتجارها فى مصر وثغورها وبخاصة الاسكندرية ، وطبيعة الاتصالات التى كانت تجرى بين ايالة مصر وتلك الدول الاجنبيه بواسطه اولئك القناصل وبموجب تلك الاتفاقيات وايضا مركز أيالة مصر فى تنفيذ سياسة الدولة الخارجية فى مصر والمنطقة •

ويوجد فى ارشيف رئاسة الوزراء من هذه الدفاتر ١٠٧ دفترا مصنفاً حسب الدول التى لها علاقة مع الدولة العثمانية ، ويلاحظ ان دفاتر كل

دولة مقسمة حسب محتوياتها ، فنجد دفاتر المعاهدات الخاصة بتلك الدول، والاحكام والبراءات والشئون القنصلية ، واقدم دفاتر هذه المجموعة يحمل تاريخ ١٥٦٧ م / ٩٧٥ هـ .

وبالاضافة الى هذه الدفاتر الاساسية للديوان الهمايونى والموضوعة الآن تحت تصرف الباحثين فى ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، فان هناك ايضا العديد من الدفاتر الاخرى التى لا يتسع المقام للتحدث عنها بالتفصيل ، ومن هذه الدفاتر الهامة : **" دفاتر دفترخانة الديوان الهمايونى "** : وتحتوى هذه الدفاتر على الاسس العامة لكافة شئون ومعاملات اراضى الدولة بما فيها المقاطعات والاملاك الخاصة واراضى الاوقاف .

وتنقسم هذه الدفاتر الى ثلاثة اقسام رئيسية :

أ ـ دفاتر قلم مفصل .
ب ـ دفاتر قلم اجمال .
جـ ـ دفاتر قلم روزنامجه .

وتنفرد كل أيالة من أيالات الدولة بمجموعة دفاتر خاصة بتحريراتها ، ويخص ولاية مصر من هذه الدفاتر ، ثلاث دفاتر فقط من مجموعة هذه الدفاتر .

وتحتوى دفاتر تحرير ومساحة مصر هذه على قيود المقاطعات واراضى الاوقاف ومحمولاتها ، والبلاد التى تدخل ضمنها ، وما يفرض عليها من خراج ، واسماء الملتزمين وطبيعة التزاماتهم وغيرها من الامور التى تفيد فى تحديد واردات مصر من الاراضى التى كانت تعتبر عصب المالية بالايالة ، ومما يفيد فى القاء الضوء ايضا على المؤسسة المالية بمصر ، وتحديد مقوماتها الاساسيه . وتعود هذه الدفاتر الخاصة بمصر الى اواخر القرن ١٦ م واوائل القرن ١٧ م . اما معظم دفاتر المقاطعات والمالية الخاصه بأياله مصر ، فهى موجوده بتصنيف **" ماليه دن مدوره "** .

وهناك ايضا دفاتر " **نامه‌ء همايون** " ، هى تلك التى كان يسجل بها خطابات السلاطين العثمانيين الى الحكام المسلمين والامراء التابعين للدولة ، وردودهم عليها ، وايضا قيود الخط الهمايونى الذى كان يدور حول أهم شئون الدولة حيويه ٠

كما نصادف ايضا " **دفاتر الجماعات غير المسلمة** " ، و " **دفاتر النظم الجديده بالدولة العثمانية** " وغيرها من الدفاتر التى تفرعت عن دفاتر اقلام الديوان الهمايونى خلال القرنين ١٨م و ١٩م ٠

اما اذا حاولنا التحدث عن دفاتر المالية الموجوده بارشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، واهميتها بالنسبة لتاريخ مصر المالى والاقتصادى خلال مراحله المختلفة فى العصر العثمانى ، فانه يمكن القول بأن الاغلبية العظمى من هذه الدفاتر والاوراق التى صنفت حتى الآن تعتبر دفاتر واوراق مالية ٠ وتصادف هذه الدفاتر بصفه خاصه فى تصنيف " **مالية دن مدورة** " أى الدفاتر المحوله عن اقلام المالية بالديوان الهمايونى ، وتصنيف " **كامل كبجى** " أيضاً ٠

واذا كانت اغلبية هذه الدفاتر تتعلق بمحاسبات الدولة والاحكام المالية الخاصة بها وبولاياتها عموما ، حيث كانت المحاسبات والاحكام الماليه الخاصة بأياله مصر تأخذ موقعها المميز بينها ، الا اننا نصادف بين هذه الدفاتر ، وبخاصه فى تصنيف " **ماليه دن مدوره** " ذات الاهمية العظمية ، دفاتر كاملة تتعلق بامور ايالة مصر المالية ٠ فهناك دفاتر محاسبة مصر السنويه التى تحتوى على قيود محاسبات الواردات والمصاريف وسائر الامور والمعاملات المالية الاخرى ، ودفاتر المقاطعات المصرية ، والروزنامجة التى تحتوى على جداول كاملة لولايات أيالة مصر ومقاطعاتها ، وملترمى وامناء هذه المقاطعات ، وحاصلاتها واخراجاتها وتسليماتها ، وكافة التغييرات التى كانت تطرأ على هذه المقاطعات من حين لآخر ، كما أننا نصادف دفاتر محاسبة الاوقاف بمصر ، ودفاتر التزام مقاطعات مصر ، ودفاتر تركات أمراء أمراء مصر ، والمحاسبات المتعلقه بها ، ودفاتر

سالیانات (وهی الرواتب السنویه لکبار موظفی الدولة بالایالة) امـــــراء امراء مصر ودفترداریها وقضاتها وامراء السناجق بها ومواجب اداریهـــــا وعلوفات عساکرها وکافة مرتبات موظفی الایالة الآخرین ممن کان لهـــــم مخصصات من الخزینة مباشرة ، وغیرها من دفاتر مالیة مصر المتنوعـــــة الاخری سواء التی کانت ترسل من قبل الایالة من حین لآخر أو التی کانـــت تحرر بقلم المالیة بالدیوان أو بالباب الدفتری بعد ذلك .

وتعتبر هذه المادة الخامة بمصر ، مادة ارشیفیة من الدرجة الاولی ، لیس بالنسبة لالقاء الضوء علی مالیه مصر وتشکیلات مؤسساتها المختلفـــة خلال العصر العثمانی فحسب ، بل تتجاوز هذا الی القاء الضوء عـــــلی المعاملات المالیة لتشکیلات مؤسسات مصر الاخری الاداریة والعسکریـــة والقضائیة ایضاً .

ویحتوی تصنیف " مالیه دن مدوره " علی اکثر من ٢٦٠٠٠ دفتر مـــن دفاتر اقلام المالیة المختلفة منذ القرن ١٥ م وحتی القرن ١٩ م .

اما دفاتر المالیة الموجوده بتصنیف " کامل کبجی " ، فهی خاصـــة بالدولة العثمانیة عموماً ، ولیس بها ای دفاتر تخص ایاله مصر بصفه خاصه ، ویجوز هذا التصنیف علی قدر عال من الاهمیة ایضا ، حیث انها تضم فـــی تصنیف واحد معظم دفاتر اقلام المالیه الاساسیة للدولة ، مثل : " دفاتـــر الروزنامجه الاول والثانی " ، " دفاتر قلم باش محاسبه " ، " دفاتر اقـــلام المقاطعات والمحاسبات " المختلفه ، و " دفاتر الواردات والمصاریـــف " و " دفاتر الاحکام والاوامر المالیة " وغیرها .

وانه یمکن من خلال هذه الدفاتر تتبع تطور مالیة ایالة مصر وتأثیرها علی مالیة الدولة العامة ایجاباً وسلباً ، ووضع محاسبة مصر ومکانتهـــــا بالنسبة لمیزانیة الدولة .

ویصل عدد دفاتر هذا التصنیف حـــوالی ٧٥٠٠ دفتر من اقلام الدیوان والباب العالی والباب الدفتری . وتمتد قیودها حتی القرن ١٩م .

تلك نظرة عامة على اهم دفاتر الديوان الهمايونى التى يمكن العثور بينها على ماده تفيد فى القاء الضوء على تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، الا ان هناك أيضا العديد من تصانيف الدفاتر والاوراق الهامة الاخرى والتى لم يتسع المجال هنا للتحدث عنها ، ومنها ما يجوز على اهمية منقطعة النظر مثل " **تصنيف ييلدز** " الذى يعد امتداداً للمادة الارشيفية الموجودة بارشيف سراى طوب قابو ، والتحدث عن احداها يعد موضوع بحث مستقل بحق .

وعلى الرغم من جهود الجمهورية التركية التى صرفتها من اجل جمع شتات الماده الارشيفيه الخاصة بالدولة العثمانية منعا لعبث بعض الجهات الرسميه بها او ضياعها ، فهناك العديد من المجموعات الارشيفية الموجودة خارج دار ارشيف رئاسة الوزراء المومىء اليه ، بل دور الارشيف المستقلة لمختلف مؤسسات الدولة العثمانية الملغاه ، ويأتى على رأسها : **ارشيف المديرية العامة للاوقاف ، سجلات المحكمة الشرعية ، ارشيف للسجلات الشرعيه ، ارشيف نظارة المعارف الملغاه ، ارشيف المديرية العامة للتحرير والمساحه (قابو تحرير) ، ارشيف البحرية ، خزينة اوراق وزارة الخارجية** (وقد انضم اليها جزء ليس قليل من اوراق ارشيف ييلدز)، **ارشيف نظارة المالية الملغاه ، ارشيف دائرة التاريخ الحربى ، ارشيف نظاره الحربية والمدفعية الملغاه** واخيرا **ارشيف بلدية استانبول** .

ان الحديث عن ارشيف الدولة العثمانية واهميته بالنسبة لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، ليس موضوع بحث قصير كهذا . فهذا الارشيف بما يحتويه من مادة على قدر عظيم من الاهمية وصلتنا بشائرها الاولى من خلال مجموعات الدفاتر والاوراق المصنفه منها ، يُعد كنز بحق لا يحتاج من الباحث سوى السعى اليه راغبا ، وازاحه الغبار عنه محاولا الاستفاده منه بشتى الطرق . واننى فى محاولتى المتواضعة هذه لاظهار اهمية هذا الكنز المخفى لأرجو ان اكون قد وفقت الى حد ما فيما استهدفته من قريب أو من بعيد .

وكلمة اخيره أود أن اسجلها فى هذا الموضع حول ما قد يعانيه الباحث العربى من مشكلات ، اذا ما حاول الاستفاده من دار ارشيف رئاسة الوزراء . وانني من خلال تجربتى الشخصية يمكننى بكل اختصار ان احصر هذه المشكلات فى نقطتين اساسيتين ، الاولى تتعلق بالمشاكل الادارية ، أما الثانية فاكاديميه .

أما عن أهم المشاكل الادارية فيمكن حصرها فى عنصرين :

١ ـ تحديد عدد الوثائق المصرح لكل باحث بأخذ صور لها بـ ١٠٠ صوره للموضوع ، ويمثل هذا القرار اجحافا بحقوق ابناء الدول التى كانت فى وقت مضى تحت الادارة العثمانيه ، الموجود مادتها الارشيفية الاساسية بارشيف رئاسة الوزراء باستانبول .

واظن ان الحكومة التركية ، كانت قد حرصت فى احدى المؤتمرات المتعلقة بالارشيف العثمانى ، بانها مستعدة المساعدة على تصوير كافة الوثائق المتعلقة بدولة ما من الارشيف العثمانى عن طريق القنوات الرسمية للدولة . وانني ادعو هذه الندوة الغراء وارفع صوتى بأخذ اجراء رسمى فى هذا الخصوص ، أو ان تضع ذلك الامر بين توصياتها لتيسر بذلك على الباحثين مشقه وتكاليف السفر ، والكثير من المشاكل الاخرى التى تتعلق بها .

٢ ـ عدم اهتمام المديرية العامة للارشيف فى تركيا بتصنيف كافة الدفاتر والاوراق التى تتعلق بولايات الدولة التى تخرج الآن عن نطاق الجمهورية التركية ، ومنها مصر .

وان الوثائق والقرائن تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك دفاتر ودوسيهات كاملة خاصة بأياله مصر لم توضع فى خطة التصنيف التى اعدتها المديرية . ومرة اخرى من موقعى هذا اقترح التعاون بين الحكومة المصرية والحكومة التركية فى

عمليات التصنيف هذه ، وذلك بارسال المتخصصين للمساعدة في عمليات التصنيف الخاصة بمصر ، مما يعود بالفائدة على تركيا ومصر في نفس الوقت • وهذه نقطة اخرى ادعوا ندوة الارشيف والاساتذة الافاضل القائمين عليها بوضعها بين توصيات الندوه أيضاً •

وفيما اظنه قد يعترض الباحث من مشكلات اكاديميه في هذا الارشيف :

١ ـ عدم الالمام باللغة العثمانية والتركية الحديثة ، فان المادة الارشيفيه الموجودة في ارشيف الدولة العثمانية محررة باللغة التركية العثمانية • واذا كان هذا الأمر يمثل مشكله بالفعل للباحث الذي لا يعرف العثمانيه فيما اذا اراد تتبع موضوع معين بدقة ، والاستفادة من المادة الموجوده تحت يده استفادة كاملة ، الا انه يمكن تعقب موضوع معين بسهوله نظراً لتمكن الباحث العربي من قراءة العثمانيه التي كانت تكتب بالحروف العربيه • ومن ناحية أخرى ، فاننا نرى ان كافة الكاتالوجات والفهارس التي وضعت للتصاريف المختلفه الموجوده بالارشيف ، قد حررت اما باللغة العثمانيه ذات الحروف العربيه ، او بالتركية الحديثه ذات الحروف اللاتينيه ، الامر الذي يوجب على الباحث الاحاطة بالتركيبة قديمها وحديثها ، حتى يتمكن من البحث عن الماده التي يريدها في تلك الفهارس •

واظن أن عقد دورات لتعليم الخطوط الاساسيه للغة العثمانيه التركية عموما كافيا للتعامل مع هذه المادة الارشيفية التي تحتوى على أكثر من ٧٠ ٪ من كلماتها على كلمات عربية الاصل •

٢ ـ عدم الاحاطة علماً بمؤسسات الدولة العثمانية وتطور هذه المؤسسات عبر عصورها المختلفة . فكلما لاحظنا ان المادة الارشيفية الخاصة بمصر ، مبعثرة فى معظم الاحيان بين تصانيف الارشيف المختلفه . الامر الذى يجعل الباحث فى حيرة من امره عند تعامله مع تصانيف دفاتر واوراق الدولة بصفة عامة ، حيث يسبب هذا الامر له مشكلة حقيقية عند محاولته الحصول على ما يريده من مادة فى الارشيف . واظن ان الباحث قد يستطيع ان يذلل لنفسه هذه المشكله بالاطلاع على تشكيلات الدولة العثمانيه المختلفه واقلامها التى كانت تعمل خلال مراحل تطور الادارة فى الدولة ، والدفاتر التى كانت تصدر عن تلك الاقلام ، وما الارشيف العثمانى الا خزينة اوراق اقلام دواوين الدولة العثمانية المختلفة .